ملخص:

تعتبر الشركات متعدد الجنسيات من أكثر المواضيع التي تؤرق الباحثين، والإلمام بها من جانب القانون صعبٌ نوعا ما بسبب تعدد الجنسيات وتعدد الأنشطة لهذه الشركات، وسبب تلك المعضلة يعود لعدم وجود قواعد قانونية تحدد ملامح النظام القانوني الأنسب لها، في حين تمكن الألماني من مسايرتها وإخضاعها لنظام قانوني شامل، وتمكن الفرنسي من مجاراة مدى تطورها بأن أخضعها عند ترتب الضرر عنها للشركات الفرنسية الوليدة لمحكمة التصفية القضائية الفرنسية، إذ مكن دائنيها من مطالبتها بتعويضهم بدعوى تكملة الدين ضد المتسبب في ذلك، وامتداد الإفلاس للشركة الأم إذ تضاف ديون الشركة الوليدة العاجزة لديونها، وعليه فإن التشريع الجزائري يعاني من غياب هكذا نصوص واجتهادات، واقتصرت أغلب أحكامه على تنظيم استثمار الشركات الأجنبية والنص على إقليمية القانون بأن الشركات الأجنبية تخضع للقانون الجزائري متى كان نشاطها بالجزائر فقط.